

***Textual analysis of political discourse******Norman Fairclough (Author)*****Lancaster University – England*****Isabela Fairclough (Author)*****University of Central Lancashire- England****Mohamed Saoudane (Translator) \*****Ibn Tofail University--Morocco****[mohamed.saoudane@uit.ac.ma](mailto:mohamed.saoudane@uit.ac.ma)****<https://orcid.org/0009-0000-3779-2812>****Received: 31/08/2024, Accepted: 15/09/2024, Published: 30/09/2024**

**Abstract:** Norman Fairclough and Isabela Fairclough, in this contribution, outline an approach to analyzing political texts, discourses, and policies, aiming to remedy the deficiencies in specific disciplines within discourse theory, specifically cultural political economy and post-structuralist discourse analysis. Their approach is grounded in a view of politics as involving deliberation, decision-making, and action, and of political discourse and texts as distinct in that they contain practical argumentation that proposes and assesses potential courses of action based on premises that take into account the current (rejected) situation and the imagined (desired) one, as well as the values and goals of social actors and the means that lead from the rejected situation to the desired one. They therefore suggest an approach that surpasses the analytical approaches proposed by some critical discourse analysts. This approach focuses on analyzing political discourse through a dialectical and practical argumentative perspective, which is based on the analysis, interpretation, and normative evaluation of arguments and their premises. They refer to this approach as "textual analysis."

**Keywords:** Discourse, Critique, Action, Decision-making, Cultural Political Economy, Post-structuralist Discourse Analysis, Critical Discourse Analysis

*\*Corresponding author*

**التحليل النصي للخطاب السياسي\*****نورمان فيركلاف (مؤلف) \*\* إيزابيل فيركلاف (مؤلف) \*\*\*****ترجمة: محمد صوضان \*\*\*\*****مختبر اللغات والديداكتيك والوسائط والدراماتورجيا. كلية اللغات والآداب والفنون -****جامعة ابن طفيل - المغرب****[mohamed.saoudane@uit.ac.ma](mailto:mohamed.saoudane@uit.ac.ma)**** <https://orcid.org/0009-0000-3779-2812>****تاريخ الاستلام: 2024/08/31 - تاريخ القبول: 2024/09/15 - تاريخ النشر: 2024/09/30**

**ملخص:** يستعرض نورمان فيركلاف وإيزابيل فيركلاف في هذه المساهمة مقارنة لتحليل النصوص والخطابات السياسية والسياسيات تستدرك نقائص بعض التخصصات، في نظرية الخطاب، المعنية بتحليل السياسات؛ الاقتصاد السياسي الثقافي وتحليل الخطاب ما-بعد البنوي تحديدا. وينطلقان من مفهوم للسياسة بوصفها تداولاً وتقريراً وفعلاً، وللخطاب والنصوص السياسية بوصفها متميزة عن غيرها من النصوص لتضمنها حججا عمليا يستهدف اقتراح مسارات ممكنة للتقرير والفعل وتقييمها في ضوء مقدمات تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع القائمة (المرفوضة) و(المرغوبة) وقيم وأهداف الفاعلين الاجتماعيين والوسائل المؤدية للفعل الذي ينقل الفاعلين من الوضع المرفوض إلى المتخيل المرغوب. ويقترحان تبعا لذلك نموذجا، يتجاوز المقاربات التحليلية المقترحة من لدن بعض المحللين الناقدن للخطاب، يعنى بتحليل الخطاب السياسي من منطلق جدلي وججاعي عملي يتأسس على تحليل وتفسير الحجج ومقدماتها وتقييمها المعياري تاليا. وقد سما هذا النموذج بالتحليل النصي

**الكلمات المفتاحية:** الخطاب، النقد، الفعل، التقرير، الاقتصاد الثقافي السياسي، تحليل الخطاب ما-بعد البنوي،

التحليل النقدي للخطاب

\*\*\*\* المؤلف المرسل

\* نشرت هذه المساهمة بعنوان "التحليل النصي" في دليل روتليدج لعلم السياسة التفسيري. واخترنا إضافة "في الخطاب السياسي" لأن نموذج التحليل الذي اقترحه الباحثان هنا يدور حول هذا النوع من الخطاب. ينظر:

Fairclough, N., & Fairclough, I. (2015). Textual analysis. In Routledge handbook of interpretive political science (pp. 186-198). Routledge.

\*\* نورمان فيركلاف (Norman Fairclough) أستاذ اللسانيات الفخري في قسم اللسانيات واللغة الإنجليزية بجامعة لانكستر

(Lancaster University)، وأحد أبرز مؤسسي التحليل النقدي للخطاب.

\*\*\* إيزابيل فيركلاف (Isabela Fairclough) محاضرة رئيسة بمدرسة علم النفس والإنسانيات بجامعة سانترال لانكشاير (University of

Central Lancashire)، تشتغل في مجالات تحليل الخطاب، والبلاغة والحجاج، ونظرية التأطير، والتداوليات والدلائليات المعرفية.

## تقديم

تعنى هذه المساهمة بطرق تحليل الخطاب السياسي كما يتمظهر في النصوص بمختلف أنواعها. نحن نعرف "النصوص"، هنا بالمعنى الواسع، لتشمل النصوص المكتوبة مثل الوثائق السياسية؛ النصوص بالمعنى الأكثر وضوحا واعتيادية وانتشارا، ولكن كذلك النصوص "متعددة الوسائط" التي تدمج اللغة المكتوبة بـ"الأشكال السيميائية" الأخرى، بما في ذلك الصور المرئية، وكذلك النصوص التي تكون فيها اللغة منطوقة لا مكتوبة؛ أي "الحديث أو الخطاب" السياسي بمختلف أنماطه؛ الخطب السياسية والمناظرات البرلمانية.

سنستهل عملنا، أولا، بمناقشة عامة لما يتطلبه تحليل النصوص، وسنقدم، ثانيا، تصورا للسياسية يوجه عملنا الخاص، مقترحين منظورا حول كيفية اختلاف الخطاب السياسي عن أنواع الخطاب الأخرى، وكيفية تحليل النصوص السياسية استنادا إلى هذا التصور. وسنستعرض ونُقِّمُ، ثالثا، بعض المساهمات البارزة، على اختلاف توجهاتها، في الأدبيات المتعلقة بتحليل الخطاب والنصوص السياسية. وسنركز، رابعا، على تحليل الحجاج في النصوص السياسية، ونقدم، بإيجاز، ونوضح إطارنا الخاص لمثل هذا التحليل. وسنحاجج، أخيرا، بأن تحليل الخطاب والتحليل السياسي التفسيري القائم على الخطاب يحتاجان إلى تضمين التحليل النصي، بالإشارة إلى مقاربتين مؤثرتين؛ الاقتصاد السياسي الثقافي، وتحليل الخطاب ما بعد البنيوي، اللذان لا يتضمنان تحليلا نصيا واضحا، ومقترحين ما قد يستفيد كل منهما من التحليل النصي.

### 1. التحليل النصي

ثمة أنماط عديدة من التحليل يمكن تطبيقها على النصوص بالمعنى العام المذكور أعلاه (van Dijk 1997، Fairclough 2003)، وبعضها مستمد من اللسانيات. وتشمل هذه الأنماط التحليل الصوتي والفونولوجي لصيغ وأنماط الصوت في الكلام، والتحليل النحوي للجمل والعبارات البسيطة والمركبة، والتحليل الدلالي لمعاني الكلمات والعلاقات الدلالية بين الكلمات؛ بما في ذلك الاستعارات والحقول الدلالية والأطر المعرفية، وتحليل الوحدات النصية والكلامية الأكبر. وبالإضافة إلى هذه المستويات التقليدية للتحليل اللساني، يمكن استخدام التحليل التداولي لتحليل

المعنى في سياقات محددة؛ فقد يشمل ذلك تحليل أفعال الكلام والافتراضات المسبقة والتضمينات. ويمكن تطبيق أشكال مختلفة من التحليل التفاعلي؛ بما في ذلك تحليل المحادثة، في تحليل أنماط معينة من التفاعل. ويتضمن هذا التوسع في التحليل ليغطي أنماطا أكبر من التنظيم النصي التحليل النوعي لعائلات محددة من الأنواع، بما في ذلك الأنواع الحجاجية والسردية، وكذلك الأنواع المحددة المسبقة بسياقات معينة كالمقابلات، والخطب، والمناظرات، والتقارير الإخبارية، وغيرها. فضلا عن ذلك، هناك أشكال مختلفة من تحليل المحتوى، تتضمن تحليلا للموضوعات التي تركز عليها أنواع مختلفة من النصوص (van Dijk 1997). يركز التحليل النقدي للخطاب (Fairclough 1989, 1992, 2003) على التحليل التتاسي، الذي يعنى بإبراز كيفية دمج عناصر من نصوص أخرى داخل نص محدد ودمجها فيه، والتحليل البين خطابي (interdiscursive) الذي يحدد كيف يمكن للنصوص "الهجينة" أن تمزج بين الأنواع والخطابات والأساليب المتنوعة. ويمكن أن يركز التحليل، أيضا، على "إعادة تسييق" (recontextualization) النصوص والخطابات والأنواع والأساليب؛ أي تحويلها من سياق لآخر؛ مثل إعادة تسييق خطاب النولبيرالية "الغربية" في البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية بعد عام 1989 (Fairclough 2000, 2003, 2006).

يمكن، من حيث المبدأ، تطبيق هذه الأنواع كلها في تحليل النصوص السياسية، غير أنها تبقى أنواعا عامة من التحليل القابلة للتطبيق على أي نوع من أنواع النصوص؛ لا يميز، على سبيل التمثيل، تحليل الأنواع أو تحليل الاستعارات بين تحليل النصوص السياسية وتحليل أنواع أخرى من النصوص. يجب أن يركز تحليل النصوص السياسية بوضوح، على سبيل المثال، على طابعها السياسي على وجه التحديد، والذي يعتمد، أساسا، على كيفية فهمنا وتصورنا للسياسة (انظر الفقرة الثانية). إن من شأن التمييز بين أنواع التحليل مساعدتنا في تحديد الأنواع الأكثر أهمية من بين تلك التي يمكن إجراؤها، فيما يتصل بالهدف أو الأساس المنطقي للنشاط الذي يخرط فيه الفاعلون. وكما نحاج أدناه، فإن الخطاب السياسي حجاجي ابتداء، وهو ما يجعل تحليل الأنواع الحجاجية؛ المداولات والمفاوضات مثلا، ذا أهمية أساسية. ولعل من المفاجي أن تحليل الاستعارة محور مهم في تحليل الخطاب السياسي، ويتصل هذا بالطابع الحجاجي لهذا

الخطاب. إن الاستعارات "تعيد تشكيل" الواقع بطرق معينة، ويمكنها بالتالي، على سبيل التمثيل، "انتقاء" حلول سياسية "استباقية" للمشكلات السياسية. وتتمظهر الاستعارات في المقدمات الحجاجية، وفي أنماط النشاط الحجاجي؛ مثل المداومات السياسية، وتستخدم الاستدلالات التي تجعلها ممكنة لتوجيه استنتاجات هذه الحجج بطرق تتوافق مع الأهداف البلاغية للمحاجين.

إن النصوص "متعددة الوظائف"؛ فثمة أشياء مختلفة تحدث تزامنيا داخل النصوص. النصوص أشكال/ صيغ (أو أجزاء) من الفعل، كما أنها تعرض تمثيلات للأشخاص والأشياء والأحداث، وتشكل جزءا من تجسيد الهويات. وبعبارة أخرى، تعتمد النصوص على الأنواع والخطابات والأساليب (styles) وتساهم في تكوينها، وهي تقوم بذلك بشكل مترامن. لذلك، يقتضي تحليل النصوص تحديد هذه الوظائف المختلفة وتجسير العلاقات بينها. علاوة على ذلك، فإن النصوص متعددة الوظائف على مستويات متميزة؛ يمكن تحليل النصوص الحجاجية، على سبيل المثال، تزامنيا، من منظور منطقي وجدلي (dialectical) وبلاغي (rhetorical). تكون الحجج "جدلية" في تقديم مواقف/وجهات نظر (standpoints) معينة استجابة لأخرى وتفاعلا معها، وقياسها في تعارض معها، وطرح أسئلة نقدية عليها؛ كما في المداومات. ولكنها "بلاغية"، بالتزامن، في سعيها لإقناع الناس بقبول موقف أو وجهة نظر أو رفضهما. ويجب توجيه التحليل إلى التفاعل بين الاثنين. ويسعى التحليل "البراغما-جدلي" (pragma-dialectical) لـ"المناورة الاستراتيجية" (strategic manoeuvring) للقيام بذلك (van Eemeren 2010). وليس كافيا للتحليل النصي (السياسي) أن يحلل الفعل/ الأنواع، والتمثيل/ الخطابات، والهوية/ الأساليب، جدليا وحجاجيا، بل يجب عليه أن يحلل العلاقات بينها؛ مثل الطريقة التي يمكن بها لتمثيلات معينة (خطابات) أن تعطي للفاعلين أسبابا للفعل، وكيف يمكن أن تخدم هذه بدورها مصالح سلطة محددة.

لننطلق ابتداء من تحديدات مفيدة تعيننا على تمثل مفاهيم بعض المصطلحات الأساسية السابقة. الحجج (Arguments) جملة من العبارات المؤلفة من مقدمات واستنتاجات؛ أو يمكن النظر إليها بوصفها فعلا كلاميا مركبا يستهدف إقناع ناقد بقبول اقتراح معين، أو حل اختلاف في الرأي بطريقة معقولة (van Eemeren and Grootendorst 1992). وبالاستناد إلى فان

إيميرين (van Eemeren 2010: 142-143)) ستميز بين الأنواع وأنماط النشاط (بوصفها أنواعا محددة) والأحداث الخطابية (speech events). تعتمد الأحداث الخطابية المحددة (أو تتجسد) على (في) أنماط النشاط (الأنواع المحددة) والتي تستند هي نفسها (أو تتجسد) على (في) الأنواع؛ مثل المداولات، والتحكيم (adjudication)، والتوسط/ الوساطة (mediation) والتفاوض. إن المناقشة التي جرت في مجلس العموم البريطاني في التاسع من دجنبر 2010، على سبيل التمثيل، حول اقتراح حكومة المملكة المتحدة رفع الرسوم الجامعية من 3300 إلى 9000 جنيه إسترليني سنويا، بوصفها حدثا خطابيا ملموسا، تجسد نمط النشاط في المناقشة البرلمانية، والذي يجسد بدوره النمط الواسع للمداولات. وبالمثل، فإن السياسات (الحكومية) المحددة أو الملموسة تجسد المستوى الأكثر تجريدا للسياسة بوصفها نمطا من النشاط، والذي يجسد بدوره النوع المجرد من المداولة. يمكن لأنماط النشاط الاستناد إلى توليفة من الأنواع، كما يمكن أن تعتمد الأحداث الخطابية الملموسة على خليط من أنماط النشاط.

تؤدي المداولة، بالنسبة لأي فاعل فردي، إلى حكم معياري (اقتراح معياري حول ما يجب على الفرد القيام به أو ما سيكون من الجيد فعله). يمكن أن يتبع هذا الخرج المعرفي القصد للفعل واتخاذ قرار الفعل أو حتى الفعل نفسه، ولكن ليس من الضروري أن يكون كذلك (Audi 87: 2006). ومع ذلك، فغالبا ما يكون في السياقات المؤسسية؛ الحكومة والبرلمان، جزءا من المنطق المؤسسي الضمني أو الهدف من أنماط النشاط المعينة؛ كالمناقشات البرلمانية أو مناقشة صنع السياسات، التي يجب أن تؤدي إلى التقرير بشأن الفعل؛ قد لا يكون اتخاذ القرار هذا متوافقا مع الحكم المعياري الذي توصل إليه كل فرد من المشاركين الذين انخرطوا في التداول (Fairclough and Fairclough 2012).

## 2. السياسة، الخطاب السياسي، تحليل النصوص السياسية

يصف أرسطو، في كتاب "الأخلاق النيقوماخية" السياسة (politics) بأنها فعل يسعى إلى تحقيق الخير الأسمى استنادا إلى القرارات الناشئة عن التداول (Irwin 1999, 1094a, 1094b, 1111b, 1112a, 1112b, 1113a). ويحدد هاي (Hay 2007: 61-62)) أربعة مكونات مشتركة في جملة متنوعة من التعريفات المقدمة للسياسة، توفر أساسا لبناء "مفهوم واسع

وشامل للسياسة"؛ السياسة كاختيار، وكقدرة على الفاعلية، وكتداول، وكتفاعل اجتماعي. يتضمن وصف أرسطو العناصر الثلاثة الأولى (القرار، والفعل، والتداول) والرابع ضمنا. ولأن السياسة تتعلق بصنع القرار، فإنها بطبيعتها عملية تداولية استشارية. والقول بأن السياسة تتضمن تداولاً استشارياً لا يعني بالضرورة أن الحالات المحددة للنشاط التداولي مقبولة من منظور معياري، أو أنها تؤدي حتماً إلى نتائج تصمد في وجه الفحص النقدي. ومع ذلك، فإن الحجج المتهافئة تظل حججا، ونماذج المداولات الضعيفة للممارسة التداولية بحاجة إلى التحليل بوصفها تجسد نوع التداول.

إن العمل السياسي، وفق هذا المنظور، يتمتع بطبيعة خطابية جزئياً. وما يميز الخطاب السياسي عن غيره من أنواع الخطاب هو تضمينه للتداول بشأن ما ينبغي فعله في سياقات تباين المصالح والقيم، وندرة الموارد، وانعدام اليقين، والمخاطرة. التداول أو المداولة نوع حجاجي حيث يشكل الحجاج العملي (الحجاج حول ما ينبغي فعله، على النقيض من الحجاج النظري أو المعرفي حول ماهية الوضع أو الحالة) الخطأ الرئيسة للحجاج. تتجه المداولة/ التداول إلى التوصل إلى أحكام معيارية عملية بشأن ما ينبغي فعله، وعلى هذا الأساس تتخذ القرارات بشأن ما يجب فعله، والتي قد تؤدي إلى الفعل بناء على هذه القرارات. وينبغي، بالتالي، لتحليل النصوص السياسية أن يعطي الأولوية لتحليل التداول/ المداولة، والذي سيقترن على تحليل الحجج وتقييمها. ولا يعني هذا اختزال الخطاب السياسي في الحجج العملية والتداول؛ ففي النصوص السياسية تتجسد خطاطات حجاجية وأخرى غير حجاجية مثل السرد والتفسير. غير أن ما يحدث عادة هو أن الخطاطات الحجاجية والأنواع الأخرى تكون مدمجة عموماً داخل الحجج العملية أو متعلقة معها بطرق أخرى ضمن الممارسة التداولية، ولذلك من الأفضل تحليلها كعناصر من هذه الممارسة الحجاجية (كتقديم للمقدمات أو داعم لها على سبيل المثال).

إن الموقف الذي قدمناه هنا يستند إلى عملنا (Fairclough and Fairclough (2012)) الذي يتناول الخطاب السياسي من منظور التحليل النقدي للخطاب، ووفقاً لتصور فان دايك (van Dijk 1997) القائل بأن تحليل الخطاب السياسي هو مشروع نقدي في الأساس يركز على إعادة إنتاج السلطة السياسية وتحديدها من خلال الخطاب السياسي. يتبنى هذا التحليل

توصيف فان دايك للخطاب السياسي بأنه مرتبط بالفاعلين السياسيين، والعملاء والهيئات السياسية بما في ذلك السياسيين، والمواطنين، والمؤسسات السياسية، والمنظمات المشاركة في العمليات والأحداث السياسية داخل السياقات السياسية التي تجعل من الممكن للجهات الفاعلة ممارسة فاعليتها والتصرف في العالم بطريقة تؤثر على القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يستند مفهوم السلطة السياسية، في مستوى الأكثر قاعدية، بوصفها "سلطة دينوتية" (deontic power) على منظور سورل (Searle (2010: 164))، وهو منظور مؤسس على مسألة تتعلق بالحقوق، والواجبات، والالتزامات، والأذونات، والتقويضات، والمحظورات، الممنوحة للأفراد في عملية إنشاء وتكوين واقع مؤسسي. يمنح، على سبيل التمثيل، اكتساب صفة "مواطن" أو "سياسي منتخب"؛ أي تولي هذه الأدوار المؤسسية، حقوقا والتزامات للأفراد. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإن جميع المؤسسات تمكن للفعل الإنساني وتقديده؛ إذ تخلق إمكانات إضافة إلى قيود على سلوك الأفراد بوصفهم فاعلين يعملون داخل حدودها المحكومة بالقواعد المؤسسية. ويحتاج سيرل بأن الهدف الكلي للواقع المؤسسي هو في الحقيقة إنشاء وتنظيم علاقات السلطة بين الناس؛ تتدفق السلطة من خلال الواقع المؤسسي عبر السلطات الدينوتية [الأخلاقية القيمية] المخصصة والمعترف بها جماعيا. وبالتالي، فإن جوهر السياسة، بوصفها مجالا مؤسسيا محددًا، يكمن في نظام الأسباب/ المبررات الدينوتية (deontic reasons) التي توفرها المؤسسات السياسية كدوافع؛ خارجية ومستقلة عن الرغبات، للفعل. تلتزم الحكومات، على سبيل المثال، بالتصرف بعدل وإنصاف في تعاملاتها مع المواطنين، ويتوقع أن تكون أفعالها مدفوعة بالتزام الإنصاف (كتوزيع تكاليف الأزمات بين قطاعات مختلفة من السكان)، وهو التزام يشكل جانبا من العقد الاجتماعي مع المواطنين. وبموجب هذا الالتزام أو الواجب المعترف به اجتماعيا يمكن تحدي الحكومات وانتقادها على أساس أنها لا تتصرف بإنصاف؛ أي أن الدافع الذي ينبغي أن يحفز أفعالها لا ينهض بذلك فعلا. ليس من المستغرب أن يستقرغ الساسيون جهدا كبيرا، في أحيان كثيرة، في إظهار أنهم يتصرفون بنزاهة، وأنهم يحترمون التزاماتهم المؤسسية، حتى لو، أو بالأخص إذا، قامت أسباب وجيهة للاعتقاد بأنهم لا يفعلون ذلك (انظر Fairclough و Fairclough 2012، ومساهماتهم في Coleman, Fairclough, Fairclough, Finlayson



و(336-344: Hay 2013). لذلك، فإن الأسباب/ المبررات الأخلاقية (بوصفها مقدمات) تقع في صميم الفعل السياسي كنظام مؤسسي، وفي قلب العمليات التداولية التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية.

### 3. مقاربات تحليل النصوص والخطابات السياسية

تتخذ هذه النظرة إلى السياسة، والخطاب السياسي، وتحليل النصوص السياسية موقفا قويا وغير معتاد بشأن ما يميز الخطاب السياسي وتحليله. يتفق هذا مع ملاحظة فان دايك (1997: 38) بأن الخطاب السياسي، لكي يقدم إسهاما جوهريا للتحليل السياسي، يجب أن يركز على سمات الخطاب المتصلة بالعمليات أو الأحداث السياسية الخاضعة للتحليل. ونحن نحاجج بأن تحليل الخطاب السياسي بوصفه خطابا حجاجيا مقارنة مناسبة للتحليل النصي نظرا لطبيعته السياسية. يدل البعد المؤسسي للسياسي، بوصفه مصدرا للأسباب/ المبررات الأخلاقية، فضلا عن الاتجاه المعياري العملي أو منطق أنماط النشاط السياسي، في الحقيقة على أن التحليل النصي لا بد وأن يركز على الطبيعة الحجاجية للنصوص السياسية بوصف ذلك السمة الأكثر صلة بالخطاب السياسي.

ساهم التحليل النقدي للخطاب بشكل كبير في تحليل النصوص والخطابات السياسية؛ ثمة العديد من المقاربات التي قدمت، بشكل خاص، في ثلاث مجالات أساسية: الدراسات النقدية للخطاب (Critical Discourse Studies)، والخطاب والمجتمع (Discourse and Society)، ومجلة اللغة والسياسة (Journal of Language and Politics). وتتمثل إحدى المميزات العامة، إن لم تكن الشاملة، لهذا العمل في الاتجاه إلى التركيز على تحليل تمثيلات (الأشخاص، أو المجموعات الاجتماعية أو الإثنية، أو الأشياء أو العمليات، أو الأحداث أو الأماكن، وغيرها) بدلا من الفعل، وبالتالي التركيز على الخطابات بدل الأنواع. إن الموقف الذي أعلننا تأييده سابقا يعكس هذه الأولويات؛ ففي رأينا، يعد الخطاب السياسي في المقام الأول شكلا من أشكال الفعل، من الأجدى تحليل التمثيلات بوصفها عناصر من الأفعال (مقدمات الحجج العملية مثلا). لا يمثل الناس المجموعات أو العمليات الاجتماعية من أجل التمثيل فقط (كما

أنهم لا يروون الأحداث أو يفسرونها كغاية في حد ذاتها)، بل يقعون ذلك في سياق إنتاج حجة، أو تبرير موقف ما أو نقده، كقاعدة محتملة للقرار والفعل.

يقدم تشيلتون (Chilton 2004))، بوصفه واحدا من أبرز من يشهد بهم في تحليل الخطاب السياسي، معالجة قيمة وأصيلة في دراسة له حول تحليل الخطاب السياسي، تركز بشكل أساس على العلوم المعرفية واللسانيات المعرفية، ما يجعلها قادرة على تقديم رؤى ثقافية بشأن العلاقة بين اللغة والسياسة من منظور معرفي. وبالارتكاز على استخدام توليف من التحليل التداولي والدلالي، يقدم تشيلتون تحليلا للمقابلات السياسية، و"جلسات الأسئلة" البرلمانية، والخطب السياسية، والخطابات الرئاسية. يقدم نموذجه هذا في تحليل الخطاب السياسي إسهاما مهما بما يقدمه من تسليط للضوء على العلاقة بين التعاون والصراع في السياسة من خلال إبراز وجود مسارين متميزين في تعريفات السياسة داخل الدراسات السياسية؛ فمن جهة، السياسة هي صراع على السلطة؛ ومن ناحية أخرى، هي تعاون لحل تضارب المصالح. ويتأسس على تأكيد تشيلتون على الطبيعة التعاونية والتفاعلية للسياسة، والمتأصلة في مفهوم أرسطو للمدينة/ الدولة-المدينة (polis)، إلى توجيه التحليل نحو التفاعل بين التمثيلات والتفاعلات، أو كيفية "إسهام التفاعلات في التفاوض على التمثيلات" (Chilton 2004: 201)، مع تحليل الاستعارات، والأطر المعرفية، والثنائيات التقابلية، والنماذج العقلية (الأطر الزمكانية) spatial frames)، والاستدلال المرجعي(deixis)) في تحليل "عوالم الخطاب" والمعالجة المعرفية.

قدمت ووداك روث (Ruth Wodak) بالتعاون مع مارتن رايزيجل (Martin Reisigl) مساهمة مؤثرة في تحليل الخطاب السياسي من منظور مقاربتهم التاريخية للخطاب (DHA) (Reisigl and Wodak 2001, 2009). ينظر الباحثان إلى مجال السياسة على أنه موزع على عدد من "حقول الفعل" ("إجراءات التشريع"، "تشكيل المواقف العامة والإدارة والإرادات"، "الإعلان السياسي"، إلخ) يرتبط كل منها بجملة متميزة من "الأنواع السياسية الفرعية". ومن المفاهيم الحاسمة، في نموذجهم هذا، مفهوم "الاستراتيجيات الخطابية"، التي تفهم من حيث الاختيارات اللسانية التي ينتخبها الفاعلون الاجتماعيون ويعتمدونها من بين الموارد المتاحة تبعا لما يعتقدونه أفضل وسيلة لتحقيق غاياتهم. تحدد المقاربة التاريخية للخطاب خمس "استراتيجيات

خطابية"، يقال إنها تتحقق لسانيا في النصوص؛ التسمية (nomination) (المرجعية)، والإسناد (predication)، والحجاج، والمنظورية (perspectivisation)، والتكثيف/ الحدة (intensification) (أو التخفيف (mitigation)) (Reisigl and Wodak 2001: 46, ) (94: 2009). يبدأ التحليل النصي بتحديد هذه الاستراتيجيات وتحققها اللساني، كالطوبوسات الحجاجية (argumentative topoi) على سبيل التمثيل، ولكن أيضا النسخ المغالطية لهذه الطوبوسات، فضلا عن أشكال لسانية أخرى من التظاهرات، كاستخدام الضمائر ("نحن" مقابل "هم") للإحالة على التشابه أو التمايز، وتوظيف الاستعارة، والمجاز والتشخيص واختيار حقول معجمية معينة (Wodak et al. 1999). حددت ووداك وآخرون (199) في تحليلهم للبناء الخطابى للهوية الوطنية النمساوية، على سبيل المثال، أربعة أنواع من الاستراتيجيات الخطابية؛ الاستراتيجيات التشبيدية/ البانية (constructive strategies) التي تهدف إلى إنشاء هوية وطنية وترسيخها، واستراتيجية الإدامة والتبرير (strategies of perpetuation and justification) التي تعمل على دعم هوية وطنية مهددة وإعادة إنتاجها، والاستراتيجيات التحويلية (strategies of transformation) التي تحاول تحويل بنية هوية راسجة إلى أخرى، والاستراتيجيات التفتيكية (destructive strategies) العاملة على تفكيك بنية هوية وطنية قائمة. تشمل أمثلة الطوبوسات في المقاربة التاريخية للخطاب؛ طوبوس الإساءة، وطوبوس الفائدة/ الميزة، وطوبوس السلطة، وطوبوس المقارنة، وطوبوس العواقب، وطوبوس الثقافة، وطوبوس التعريف، وطوبوس المثال، وطوبوس الوفاء بالواجب، وطوبوس البطل، وطوبوس التاريخ، وطوبوس الإنسانية، والجهل، والعدالة، والقانون، والمسؤولية، والتهديد أو الخطر، وغير ذلك (Reisigl and Wodak 2001). إن دراسة "الاستراتيجيات" وتمظهرها اللساني محور التركيز في المقاربات التحليلية الأخرى. يتحدث تشيلتون (Chilton 2004: 45-46) على الوظائف الاستراتيجية للخطاب السياسي، والدور الذي ينهض به في التأثير على مواقف الناس ومعتقداتهم وسلوكهم؛ الضغط/ الإكراه، وإضفاء الشرعية ونزعها، والتمثيل وسوء التمثيل.

يُعَدُّ راينزيجل ووداك (2001)، كما هو الحال لدى فان دايك (1997)، الخطاب السياسي شكلا من أشكال الفعل السياسي، لذلك فإن اهتمامهما الأولي هو تمييز الأنواع والأنواع الفرعية

للخطاب السياسي المرتبطة بأنماط مختلفة من الفعل السياسي. ويمنح كل من فان دايك ورايزيجل ووداك بعض الأهمية للحجاج في الخطاب السياسي، ويلاحظ فان دايك (1997: 29) أن الأنواع الحجاجية "ربما" هي "الأكثر انتشارا في النصوص والأحادية السياسية". ومع ذلك/ لا يوجد في أي من هاتين المقاربتين أي تحليل منهجي وتقييم للحجاج. وردت في المقاربة التاريخية للخطاب إشارة إلى سمات محددة للحجاج، التي تعامل بمعزل عن عملية الحجاج/ التداول الشاملة، والتي تعتبر أساسا وثيقة الصلة بالتركيز الرئيس على التمثيل الإيجابي للذات والسلبى للآخرين. وتلخيصا يمكن القول إنه على الرغم من أن منطلق المقاربة التاريخية للخطاب يبدو وكأنه الفعل، وعلى الرغم من أن الأنواع وضعت في الصدارة منذ البداية، إلا أن التحليل الفعلي يميل نحو التركيز على الاختلافات في تمثيل "نحن" و"هم": التمثيل الإيجابي للذات والتمثيل السلبى للآخرين (المهاجرين أو طالبي اللجوء مقابل عامة السكان على سبيل المثال)، أو ما يسميه فان دايك (1997) بـ"المربع الإيديولوجي أو السياسي"؛ التأكيد على "أفعالنا" الجيدة مقارنة ببعده التأكيد على أفعال "الآخرين" الجيدة، أو وعدم التأكيد على "أفعالنا" السيئة مقابل التأكيد على أفعال "الآخرين" السيئة.

يبدو أن ما يميز هذه المقاربات في تحليل الخطاب هو انشغالها بقضايا التمثيل، وليس التقرير والفعل. وهذا لا يعني أن المواد النصية التي تجسد نوع المداولات، مثل النصوص السياسية أو المناقشات البرلمانية، تُتجاهل؛ فحتى النص المختار يتضمن حجة عملية، أو يشير إلى قضايا سياسية، فإن الخيار يظل هو الاهتمام حصريا بقضايا التمثيل وليس الفعل. تبدأ ووداك (2009)، على سبيل المثال، بتحليل اقتباس من خطاب ألقاه رومانو برودي (Romano Prodi) الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية سنة 2000: "يتمثل التحدي في إعادة التفكير الجذري في الطريقة التي نعمل ندير بها أوروبا، لإعادة تشكيل أوروبا"، وتلاحظ أن جانب "الفعل" (doing) في السياسة مهم، وكذلك "الرؤى" (visions) السياسية. ومع ذلك، فهي لا ترى أن هذا الاقتباس يقدم حجة يمكن من خلالها اعتبار "الرؤية" نفسها سببا/ مبررا يدعم المطالبة بالفعل، وترتبط "الرؤية" بدلا من ذلك بنظرية بورديو (Bourdieu) في المجال السياسي، أي نظريته "للسياسة على أنها صراع لفرض مبدأ الشرعية للرؤية والتقسيم" (Wodak 2009: 1). ويعبارة

أخرى، يبدو أن السياسة تدور حول فرض التمثيلات وحول كيفية خدمة التمثيلات للسلطة، ولكن لا توجد إشارة إلى كيفية حدوث ذلك؛ لا يُوضح ارتباط هذه التمثيلات بالقرار والفعل عبر الحجاج والتداول. ومع ذلك، فإن هذا الاتصال ضروري لتحليل ملائم للنصوص السياسية وعملية صنع السياسات.

#### 4. تحليل وتقييم الحجاج في الخطاب السياسي

سنركز الآن على تحليل الحجاج في النصوص السياسية، وفي الخطاب السياسي عموماً، استناداً إلى التصور الذي تبنيه سابقاً والقاضي بإعطاء الأولوية في تحليل النصوص السياسية للحجاج العملي والتداول. وسنقدم مقاربتنا التحليلية بالاستناد إلى ما يعتبر، على نطاق واسع، السمة "المشكلة-الحل" لصنع السياسات، والذي سيكون، أيضاً، قضية في القسم التالي. إن أحد الاهتمامات الشائعة في أدبيات دراسات السياسات هو "الأشكلة" (problematization) بالمعنى الفوكوي (1984)؛ إذ يحاجج بأن المشاكل المتتالية في تكوين وصنع السياسات ليست سمة موضوعية للظروف القائمة، ولكنها بناءات اجتماعية؛ بمعنى أن الظروف "تؤشكّل" بشكل مختلف من فاعلين اجتماعيين مختلفين، و"الأشكلة" المحددة تنتقي حلولاً معينة وتستبعد أخرى. وبينما يعترف، بشكل واسع، بهذا الاقتران بين المشاكل والحلول، هناك القليل من التحليل الفعلي للعلاقات بينهما. ولكن هناك علاقات جدلية، وحجاج عملي على وجه الخصوص هو حجاج من المشكلة إلى الحل. ومن ثم فإن طبيعة المشكلة-الحل في صنع السياسات حالة يمكن فيها للتحليل النصي الذي ندعو إليه أن يقدم تحسينات للمعالجات الحالية.

تتضمن الحجج العملية، وفقاً لـ (Fairclough and Fairclough (2012)) العناصر التالية: مقدمة القيمة (Value premise)، ومقدمة الهدف (Goal premise)، والمقدمة الظرفية (Circumstantial premise)، ومقدمة الوسيلة-الهدف (Means-Goal premise)، في محاولة لدعم مطلب/ ادعاء عملي (أو استنتاج). تُمثّل الحالات/ الأوضاع القائمة للأمر بطرق معينة في المقدمة الظرفية، وتمثّل الحالات/ الأوضاع البديلة، المحتملة والمستقبلية، المرغوبة في مقدمة الهدف في علاقة بالتمثيلات في المقدمة الظرفية، والقيم والمخاوف/ الاهتمامات الضمنية (مقدمة القيمة). تتخذ مقدمة الوسيلة-الهدف شكلاً مشروطاً؛ إذا اتبع مسار الفعل (A) فإنه

سيأخذنا (أو من المرجح أن يأخذنا) من الوضع الإشكالي القائم (C) إلى الوضع المستقبلي المرغوب (G) وفقا للقيم (V). إن ادعاء/ مطلب الفعل (الاستنتاج) يدعو إلى اتباع مسار معين: اعتماد الوسيلة لتحقيق الهدف (G) (أداء الفعل A) هو، على ما يبدو، الحل للمشكلة المحددة في المقدمة الظرفية.

لنأخذ، على سبيل التمثيل، خطاب الميزانية المستعجلة (Emergency Budget speech) الذي ألقاه وزير الخزانة جورج أوزبورن (George Osborne) في الثاني والعشرين من يونيو سنة 2010 بعد أسابيع قليلة من انتخاب حكومة الائتلاف بين المحافظين والليبراليين والديموقراطيين في بريطانيا. فقد عرضت استراتيجية الحكومة في النقاش استجابة للأزمة المالية والاقتصادية لأول مرة في هذا الخطاب (راجع الفصل الرابع من كتاب Fairclough و Fairclough، 2012، لتحليل مفصل). إن المطلب/ الادعاء الأساس للفعل (ما الذي يجب أو ينبغي القيام به) معبر عنه بوضوح في الأقسام الافتتاحية للخطاب؛ حاجة الحكومة إلى "التعامل بحزم" مع العجز والدين، و"تحقيق تقليص سريع للعجز البيئي"، بحيث يأتي "الجزء الأعظم من التقليص" من "خفض الإنفاق بدلا من زيادة الضرائب". لذا فإن الحل هو خفض الإنفاق العام من أجل تقليص العجز العام والدين. ما المشكلة التي يروم هذا النمط معالجتها؟ الأوضاع القائمة "مؤشكلة" بوصفها "عجزا في الميزانية" مرتفعا غير مقبول، "موروث" من حكومة حزب العمال السابقة، والذي يصل إلى "وضع استعجالي/ حالة طوارئ"، وهو وضع/ حالة من المخاطرة حيث "السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات" للحكومة على المحك. إن الهدف البعيد الأمد (في مقدمة الهدف) هو "انتعاش مستدام للقطاع الخاص مبني على نموذج جديد للنمو الاقتصادي"، يهدف إلى "إعادة بناء اقتصاد متوازن على أنقاض اقتصاد مبني على الديون". أما الهدف المتوسط الأمد لتحقيق الهدف السابق فهو "تقليص الديون وتحقيق توازن في الميزانية البنوية الجارية بحلول نهاية هذه الدورة البرلمانية". وبخصوص القيم التي تشكل هذه الأهداف (مقدمة القيمة) فتشمل المصلحة الوطنية، المسؤولية المالية، الاستدامة المالية، والعدالة؛ "الميزانية قاسية لكنها أيضا عادلة"، "سيطالب الجميع بالمساهمة"، "نحن جميعا معا في هذا". ويشير هذا إلى أن العديد من المخاوف والاهتمامات المتنافسة والمتنافعة قد قُيِّمت ووزنت (في عملية تداولية سابقة) وظهرت كأسباب لا

يمكن التغلب عليها لتوجيه الفعل؛ ستمسك الحكومة، في السعي لتحقيق الأهداف المالية الضرورية، بالتزامها القائم على العدالة نحو مواطنيها. إن المقدمة الوسيلة-الهدف (القائلة إذا اتبعت استراتيجية الحكومة ستحقق الأهداف) صيغت بطريقة تشير إلى أن خطة الحكومة ليست كافية فقط في ضوء الأهداف؛ أي إنها سوف تحققها ("إن خطة موثوقة لتقليص عجز ميزانيتنا تسير بالتوازي مع التعافي الاقتصادي المطرد والمستدام")، ولكنها ضرورية أيضا في ظل هذه الأهداف؛ أي إنه لا يوجد بديل آخر قادر على تحقيقها ("هذه هي الميزانية التي لا مفر منها").

تقوم المقاربة المتبعة في تحليل الحجاج العملي والتي طورها نورمان وإيزابيلا فيركلاف (2012)، وهي مقارنة معيارية، على تقييم الحجج وتحليلها. وتميز، على غرار والتون (Walton (2007b)) بين ثلاثة طرق يمكن عبرها تقييم الحجج العملية (السياسية) نقديا: (أ) نقد استنتاج/ نتيجة الحجة والساعي إلى رفضها (ورفض الاقتراح السياسي) عبر الحجاج على أن متابعة مسار الفعل الموصى به سيؤدي إلى عواقب تقويض الأهداف المعلنة أو أية أهداف لا يمكن التنازل عنها؛ (ب) انتقاد صحة الحجة وصدقها (validity) على أساس أنه توجد وسائل أخرى أفضل من تلك التي يروج لها لتحقيق الأهداف، أو وجود حقائق أخرى حول سياق الفعل الذي لم يعد الاستنتاج يتبعه؛ ونقد المقبولية العقلانية (أو حقيقة) المقدمات، مثل الطريقة التي تمثل أو تفسر أو "تؤشكل" بها الأوضاع القائمة (المقدمة الظرفية)، أو نقد مقدمة الهدف أو القيمة أو مقدمة الوسيلة- الهدف. يمكن اختبار استنتاج/ نتيجة الحجة العملية من الأهداف، والقيم، والظروف، (اقتراح عملي، كإقتراح سياسي) عبر حجة عملية تستند إلى العواقب/ النتائج. وباختصار، إذا اتضح أثناء عملية التداول أن النتائج المترتبة على القيام بالفعل (A) (أو تنفيذ الاقتراح السياسي A) غير مقبولة، فيجب إما التخلي عن الفعل المقترح أو تعديله (Fairclough and Fairclough 2012).

جرى استكشاف جميع هذه المسارات النقدية بنسب متفاوتة في النقاش العام حول سياسة التقشف منذ اعتمادها في بريطانيا في ماي 2010. ولنتناولها واحدة تلو أخرى. تمحور أحد مسارات الهجوم حول تحدي مقدمة الوسيلة-الهدف، وهي الادعاء بأنه من الممكن، من حيث المبدأ، أن تحقق السياسات التقشفية الأهداف المرغوبة. لقد تحدى النقاد؛ من الاقتصاديين

والسياسيين والصحفيين الاعتقاد المعن للحكومة البريطانية بإمكانية تحقيق الانتعاش الاقتصادي عبر تقليص الإنفاق العام. مستشهدين بأمثلة من الكساد الأعظم وتاريخ الركود في اليابان، ومدعين بأن النقشف يفشل دائما في تحقيق الأهداف المرجوة. وبعبارة أخرى، وبناء على جميع المعطيات المتاحة- والتي تشير إلى أنه في أوضاع مشابهة، حيث خنق الطلب، يؤدي النقشف دائما إلى مفاقمة الوضع الاقتصادي- فمن غير المقبول عقليا أن يكون النقشف، من حيث المبدأ، قادرا على تحقيق التعافي الاقتصادي.

يتحدى منتقدو السياسات النقشفية، أيضا، تمثيل الحكومة للوضع الحالي في بريطانيا والتفسير المحيث له. فقد نفوا، على سبيل المثال، أن تكون الأزمة ناتجة عن الإنفاق الزائد وأنها نتاج سياسة الإسراف التي نهجتها حكومة حزب العمال، مؤكدين بدلا من ذلك أن المشكلة في تحرير قيود النظام المالي والممارسات المختلفة في القطاع المصرفي. يمكن القول إن هذا الإشكال يتناول "تأطير" (framing) (Entman 1993) المشكلة: هل التأطير المحدد في المقدمة الظرفية (بما في ذلك التحديد والتفسير السببي للمشكلة) مقبول عقليا، وهل يمكن أن يدعم تحديد آخر للمشكلة في المقدمة الظرفية وتفسيرها تفسيرا جديدا، ادعاء/ مطلبًا مختلفًا للفعل (Fairclough and Fairclough 2012: 169-173)؟

انتقدت، أيضا، دوافع/ محفزات الفعل (الأهداف والقيم). فقد قيل إن السياسات النقشفية مدفوعة، حقيقة، بالأيديولوجيا (Krugman 2010)، وأن الهدف الحقيقي للحكومة هو "استكمال مهمة تقويض دول الرفاه التي بدأت في الثمانينات" (Elliott 2010). كما انتقد إصرار الحكومة الصريح على "العدالة" كقيمة محورية وهم أساسي واعتباره مجرد محاولة تجميلية تلميعية تهدف إلى تبرير سياسات مدفوعة، حقيقة، بدوافع خفية مشكوك فيها، وإضفاء الشرعية عليها. وبعبارة أخرى، يعتقد أن الأهداف والقيم المقبولة علنيا توظف للتلاعب بالجمهور وخداعه.

استخدم النقد الموجه للاستنتاجات العملية على أساس نتائجها وعواقبها غير المرغوبة، على نطاق واسع، على سبيل التمثيل، في مناقشة حول استراتيجية النقشف استضافتها صحيفة (Financial Times) في يوليو 2010 (نوقشت في Fairclough and Fairclough 2012). وأشار معارضو النقشف إلى النتائج الكارثية المحتملة لتقليص الإنفاق بسرعة وفي قت



مبكر؛ البطالة الكبيرة، خصوصا بين الشباب ("الجيل الضائع" Blanchflower 2011)، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من الاقتراض، الذي من شأنه زيادة الديون الحالية. وفي المقابل، أشار المدافعون عن النقش إلى النتائج الكارثية المحتملة المترتبة على الفشل في التعامل مع الدين؛ فقدان ثقة عالم الأعمال، وخفض التقييم الائتماني (credit rating) لبريطانيا ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، والذي من شأنه زيادة حجم الدين الحالي. وفي كلتا الحالتين، كانت الحجة أن النتائج المتوقعة ستقوض الهدف المعلن للحكومة (تقليص الدين) فضلا عن أهداف أخرى مقبولة، على نطاق واسع، ومشروعة (الحفاظ على انخفاض معدلات البطالة، وعلى ثقة عالم الأعمال). والملاحظ أن هذه الانتقادات العواقبية/الناتجية (consequentialist) تستند إلى رؤى تفسيرية للعلاقات البنوية والاتجاهات والعلاقات السببية (ما الذي سيؤدي إلى ماذا) والتي من الممكن التشكيك فيها ومساءلتها نقديا.

حاجج المشاركون في المناقشة العامة، في انتقادهم لمسار الحجج التي ساقتها الحكومة، بأن وسائل السياسة التقشفية التي تروج لها الحكومة قد تكون ضرورية لتحقيق الأهداف المعلنة، ولكنها ليست كافية حتما، وأن الإصلاحات الهيكلية المتزامنة، على سبيل المثال، لتعزيز النمو ضرورية أيضا. كما حاججوا أيضا بأن الوسائل/ الآليات التي تتادي بها الحكومة لم تكن ضرورية ولا كافية؛ إن التقشف، على سبيل المثال، إذا فهم على أنه الحد من الإنفاق بشكل أساسي، لم يكن ضروريا، لأن الوسائل البديلة لزيادة التحصيل الضريبي ومعالجة التهريب الضريبي والتحايل الضريبي متاحة لكنها غير مستخدمة، أو أن برنامج الاستثمار في القطاع العام بديل متفوق على التقشف (وسيلة أفضل لتحقيق الأهداف المعلنة).

يشمل انتقاد القبول العقلاني للمقدمات، كما أشرنا سابقا، انتقاد تمثيل وتفسير و"أشكلة" حالة الوضع القائم. فمن خلال "أشكلة" الأزمة بوصفها حالة من العجز والديون في المالية العامة، وتفسيرها على أنها نتيجة لاندفاع وتهور الحكومة (العمالية) السابقة، بدلا من فشل الرأسمالية المالية (finance capitalism) (أو النيوليبرالية، أو الرأسمالية)، نجحت الحكومة، بفعالية، في تقليص نطاق الأزمة وحجمها إلى أزمة في النظام المالي بدلا من أن تكون أزمة ناتجة عن تراكم رأس المال المعتمد على التمويل (finance-led) (Jessop 2009). ولقد تكرر هذا التفسير

للأزمة (بوصفها ناتجة عن "العيش فوق إمكاناتنا" و"الإففاق الحكومي المفرط") باستمرار، على الرغم من الانتقادات التي وجهت له في النقاش العام، وقد وجد قدرا من "الصدى" مع المعتقدات المشتركة والمنتشرة على نطاق واسع. ومع ذلك فإن القوة الإقناعية الفعلية (أو "الصدى") لهذه التفسيرات متميزة عن قدرتها الإقناعية العقلانية، والتي تتضمن قدرتها على الصمود أمام الفحص النقدي. (نلاحظ أن التحليل النقدي للنقاش العام حول النقش يتضمن تقييما، من منظور معياري خارجي للمحللين للخطاب بوصفهم ناقدين، للتقييمات التي أنتجها المشاركون الآخرون في النقاش).

دعونا، أخيرا، نلاحظ أن المقاربة الحجاجية في تحليل السياسة يمكن أن توفر، أيضا، منظورا جديدا لظاهرة "التأطير" (Entman 1993, Nelson et al 1997, Druckman 2001). فمن المنظور الحجاجي، يمكن النظر إلى التأطير بوصفه التأكيد الانتقائي المعطى لبعض المقدمات في عملية صنع القرار التقديرية. وبناء على ذلك، قد تحدث "تأثيرات التأطير" اعتمادا على المقدمة المحددة التي يتم التركيز عليها، وكيفية تحققها. قد يوجه التأكيد على قيم أو أهداف معينة استنتاج الجمهور وجهة محددة، في حين أن التأكيد على بعض النتائج المحتملة أو المتوقعة قد يوجهه في الاتجاه المعاكس. وبالمثل، يمكن الحصول على تأثيرات مشابهة من خلال إعادة صياغة سياق الفعل (المقدمة الظرفية)، أو أية مقدمة أخرى، بطريقة بلاغية مقنعة تتساقق والأهداف البلاغية المفضلة، عبر "التعريفات الإقناعية" (Walton 2007a) والاستعارات (Lakoff and Johnson 1980) - (Fairclough I. forthcoming a, b).

وعلى عكس المقاربات الأخرى في التحليل النقدي للخطاب (Chilton 2004, Reisigl 2009, Wodak 2009, Wodak 2001, and Wodak 2009)، تركز المقاربة التي قدمنا لمحة موجزة عنها سابقا على تحليل وتقييم الحجاج، والأنواع الحجاجية، وأنماط النشاط (كصنع السياسات مثلا) بوصفها النمط الأكثر أهمية في تحليل الخطاب السياسي، بالنظر إلى طبيعة السياسة واتجاهها نحو التقرير والفعل. وقد برزت، بشكل مستقل، مقاربة أخرى مع اتجاه قوي صوب تحليل الحجاج في حقل تحليل السياسات التفسيري. يهدف نموذج "الخطاب ذو الأربعة مستويات" الذي قدمه فيشر (Fischer 1995, 2003, 2007)) إلى تقييم المقترحات السياسية من خلال إخضاعها

لأربع مجموعات من الأسئلة تتوافق مع أربعة أنماط من "الخطاب" أو المستويات، تنطلق من المستويات الجزئية للحجة وسياقها الموضوعي الملموس وصولاً إلى السياق المجتمعي والإيديولوجي الكلي. وعند النظر إلى مقارنة فيشر ومقاربتنا نلفي أنهما تشتركان في العديد من السمات المهمة؛ فكلتاها تركزان على الحجج العملية المسندة بالظروف والأهداف والعلاقات بين الوسائل- الأهداف المتجهة نحو مسار فعل مقترح، وتسعيان إلى تطوير إطار إجرائي عقلائي لتقييم الحجج العملية والتداول في الخطاب السياسي (تقييم السياسات في إطار فيشر على وجه التحديد) عبر جملة من الأسئلة النقدية القادرة على اختبار المقترح العملي و/أو الحجة التي تدعمه.

تبرز مقاربتنا ومقارنة فيشر لماذا تعد المقاربات المعتمدة في تحليل السياسات، والتي تقتصر على مناقشة "التمثيلات" و"السرديات" غير كافية. فلا جدوى من "التمثيل" أو "الرواية= السرد" بوصفهما غاية في حد ذاتهما في أنماط النشاط السياسي، إلا فيما يتعلق باستنتاج معيارية يمكن أن يكون أرضية للتقرير والفعل، لأن هذا هو الهدف أو الغاية من أنماط النشاط التداولي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى "منعطف حجاجي" (argumentative turn) (Fischer and Forester 1993, Fischer and Gottweiss 2012) في تحليل السياسات وتقييمها كذلك. ولذلك، يبدو أن النظرية الجدلية للحجج، التي تركز على الحوار والتساؤل النقدي، هي الأداة التحليلية الأكثر ملاءمة لتقييم المقترحات والقرارات المتعلقة بالفعل.

## خاتمة

يعد التحليل النصي جزءاً ضرورياً من تحليل الخطاب والتحليل السياسي التفسيري القائم على الخطاب. يقدم فيركلاف (2013) تقييماً نقدياً لمقاربتين في التحليل السياسي التفسيري كانتا مؤثرتين في الدراسات السياسية ودراسة السياسات، وكلتاها لا تتضمنان تحليلاً نصياً؛ تحليل الخطاب ما بعد البنوي (poststructuralist) (أو PAD)، (Laclau and Mouffe 1985, )، (Howarth 2009, Howarth and Griggs 2012) والاقتصاد السياسي الثقافي (أو CPE) (Jessop 2004, 2009, Sum 2009). إن كلتا المقاربتين، مثلها مثل التحليل النقدي للخطاب، تركزان، من منظور غرامشي، على الصراع من أجل الهيمنة (hegemonic)

(struggle) وإنتاج الهيمنة. ويسوق هذا البحث حجة أن مساهمة تحليل الخطاب ما-بعد البنوي والاقتصاد السياسي الثقافي في دراسة السياسات يمكن تعزيزها بإدماج التحليل النصي فيهما، وبالأخص التحليل الذي يركز على الحجاج العملي والتداول. إن تينك المقاربتين ليستا بأي حال من الأحوال حالات معزولة من تحليل الخطاب دون التحليل النصي؛ إذ يبدو أن هذا هو القاعدة أكثر منه استثناء في التحليل القائم على الخطاب في العلوم الاجتماعية، وقد طرحت مسألة وحجة "تحليل الخطاب الموجه نصيا" استجابة لهذا الاتجاه منذ أمد بعيد (Fairclough, 1992).

صاغ هاورث وجريجس (Howarth and Griggs, 2012: 325) "المهمة التحليلية الأولى" للنقد على أنها "أشكلة" (problematize) "الأشكلات" (problematizations) المختلفة المتعلقة بالقضية موضوع النظر من أجل بناء موضوع قابل للتناول. ويدل هذا على أن "الأشكلة" ليست جزءا من التحليل النقدي فقط، بل هي أيضا جزء من الخطاب المحلل، مثل خطاب صنع السياسات، ويتمشى هذا مع موقفنا السابق بأن التحليل النقدي يشمل تقييم تقييمات المشاركين في هذا الخطاب. ويمكننا أن نميز بشكل فعال (أ) كيفية "أشكلة" القضايا السياسية من لدن الناس، عموما، بوصفهم مواطنين، (ب) وكيفية "أشكلة" هذه القضايا من لدن الخبراء بمختلف أنماطهم، بما في ذلك المنخرطون في الإدارة والحكومة والعلوم الاجتماعية، و(ج) كيفية "أشكلة" هذه "الأشكلات" نفسها من لدن المحللين الناقدين. ولكن القضايا لا "تؤشك" لذاتها فقط، بل من أجل تحقيق غاية معينة أو الوصول إل حلول أو الدعوة إليها والمنافحة عنها، ولذلك، فإن ما يجب أن يكون محور التركيز في النقد، كما اقترحناه أعلاه، هو الحجج، التي تخضع لبنية المشكلة-الحل، وتقييمها النقدي. ويقتضي ذلك إعادة صياغة "المهمة التحليلية الأولى" التي اقترحتها هاورث وجريجس بهذه الطريقة، والذي يتطلب، بدوره، تحليلا موجها نصيا وتقيما للحجج.

تقدم المقاربة التي حددناها سابقا تفسيرات أكثر إشباعا وإرضاء لجملة من القضايا التي تهم الاقتصاد السياسي الثقافي و/ أو تحليل الخطاب ما-بعد البنوي. أولا، الدافع لإدماج تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية التفسيرية، والذي يشترك فيه التحليل النقدي للخطاب والاقتصاد السياسي الثقافي وتحليل الخطاب ما-بعد البنوي، يتحدد في أن للخطاب، أصالة أو عرضا، تأثيرات بنائية، بما في ذلك إنتاج الهيمنة وتحديها ومنافستها. إن التفسير المناسب لمثل هذه

التأثيرات البنائية يجب أن يتجاوز التأكيد على أن الخطاب هي التأثيرات إلى توضيح كيفية حيازته لها. يساهم التحليل النقدي للخطاب، في رأينا، في تقديم تفسير لكيفية امتلاك الخطابات لمثل هذه التأثيرات البنائية التي لا يوفرها حاليا الاقتصاد السياسي الثقافي وتحليل الخطاب المابعد النبوي. ويقوم بذلك عبر التعامل مع الخطابات بوصفها تقدم مقدمات للحجج العملية، وبالتالي بوصفها عناصر في تفكير وأفعال الفاعلين الاجتماعيين، عوض تحليلها بمعزل عن الفعل. إن الخطابات، كما نحاجج في (Fairclough and Fairclough (2012: 241))، توفر للفاعلين أسبابا/ مبررات للفعل، ومعتقدات وقيم يمكن تحويلها إلى دوافع وحوافز للفعل. إذا اعتمد خطاب معين في تمثيل سياق الفعل أو بعض الأهداف المرغوبة، وإذا صار هذا التمثيل يوفر للفاعلين الاجتماعيين دافعا لمتابعة مسارات محددة للفعل بدلا من أخرى، فإنه طالما أن هذه الدوافع تؤثر في التقرير والفعل، فإن هذا الخطاب المحدد ستكون له تأثيرات بنائية على العالم. وما لم ندمج مسألة فعالية السيميوزيس (semiosis) في تفسير الفاعلية والفعل، فلن نتمكن من تقديم تفسير كاف لكيفية امتلاك الخطابات تأثيرات بنائية.

يعنى، ثانيا، الاقتصاد السياسي الثقافي بكيفية تأثير العوامل السيميائية وغير أو الخارج-سيميائية (extra-semiotic) على اختيار استراتيجيات وتخييلات معينة واستدامتها ورفض أخرى. وتشمل العوامل غير السيميائية التفضيلات البنوية والفاعلية، والطرق التي تكون بها البنى أكثر انفتاحا، والفاعلون أكثر ميلا إلى بعض الاستراتيجيات والتخييلات أكثر من غيرها. يمكن أن يساهم، مرة أخرى، التحليل النقدي للخطاب في إبراز كيفية حصول ذلك بطريقة قد تعزز الاقتصاد السياسي الثقافي. يتوقع الفاعلون الاجتماعيون، خلال تقييم الحجج العملية ونقدها وتطوير الاستراتيجيات للتقدم، بخطى متدرجة ثابتة، نحو هدف (أو "تخيل/ تصور")، النتائج/ العواقب المحتملة لمسارات الفعل المحددة من حيث التأثيرات الممكنة للعوامل السيميائية والخارج-سيميائية على خطة الفعل الخاصة بهم. وبالتالي، توقع العلاقات بين هذه العوامل المؤثرة في اختيار الاستراتيجيات من لدن الفاعلين الاجتماعيين، وهذا مصمم لتحقيق انتقاء استراتيجيات وتخييلات معينة ومنع أخرى، أو مراجعة الفعل الجاري. ومن الضروري أن نفهم أنه إلى جانب العوامل غير السيميائية مثل السلطة، يمكن لجودة الحجاج أن أن تنهض بدور أساسي

في العملية التي تختار وتتخذ، من خلالها، استراتيجيات محددة. وعلى الرغم من أن الحجج الضعيفة أو السيئة غالبا ما تفوز اليوم، إلا أنها لا تفعل ذلك دائما حتى عندما تكون السلطة بجانبها. تعد استراتيجية "المجتمع الكبير" التي تبنتها الحكومة البريطانية (Fairclough I. 2012) مثلا واضحا؛ انبنت هذه الاستراتيجية، بوصفها استراتيجية للفعل (تتضمن العديد من الحجج المتعلقة)، على تمثيل انتقائي وجزئي للغاية لسياق الفعل، ولهذا السبب استندت إلى فهم ضعيف للشروط التي ستمكنها من النجاح. وكما أشار النقاد (NEF 2010) كان مشروع "المجتمع الكبير" منذورا للفشل منذ البداية لكونه يتعرض للتقويض عبر السياسات التشفية المصاحبة. لا يمكن لأي قدر من الدعم الخارج-سيميائي (كالدعم الحكومي) أو التصادي مع المعتقدات العامة إنقاذ استراتيجية سياسية من الفشل ترى أن شروط إمكانية تحقيقها تُؤوض في كل مرحلة بواسطة سياسات أخرى تأخذ مكانها تزامنيا في السياق نفسه. إن إضافة تأثيرات السياسات التشفية إلى المقدمات الظرفية، بوصفها جزءا من سياق الفعل، قد تلغي (تهزم) الحجة؛ الاستنتاجات/ النتائج العملية التي ربما قد تبدو معقولة لم تعد صالحة للتطبيق. إن السياسة مستحيلة التنفيذ، وبالتالي لا يمكن منطقيا تبنيها. إن تقييم الحجة (الذي يتضمن تمثيلات سياق الفعل؛ على سبيل المثال، هل الوقائع كما هي موصوفة؟ هل هناك حقائق أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار) لا ينفصل عن تحليل "التفضيلات/ الانتقاعات البنوية"، وبالتالي فإن شروط إمكانية نجاح استراتيجية معينة تتضمن جودة الحجة نفسها، فضلا عن الانتقاعات البنوية والفاعلية.

يحتاج فيركلاف نورمان وفيركلاف وإيزابيلا (Fairclough and Fairclough 2012)،  
ثالثا، بأن دمج مقولات الاقتصادي السياسي الثقافي؛ "الاستراتيجية" و"المتخيل"، في الحجج العملية يمكن أن يمنحها قوة تحليلية كبرى، ويساعد في وضعها موضع التنفيذ بوصفها مقولات تحليلية. تعد "الاستراتيجية"، حسب تعريفنا، خطة عمل لتحقيق هدف عبر سلاسل معقدة من العلاقات بين الوسائل- الأهداف- الظروف. وغالبا ما يتطلب تحقيق هدف طويل الأمد أو نهائي تحقيق عدد من الأهداف الوسيطة، ويقدر ما تتجح وسيلة معينة في تحقيق هدف وسيط، يتوقف هذا الهدف عن كونه رؤية (vision) ويصبح جزءا من شروط الفعل لتحقيق الهدف التالي

وهكذا. أما "المتخيل" في الاقتصاد السياسي الثقافي فهو خطاب يمثل واقعا بديلا ممكنا للواقع القائم ومرغوبا فيه مقارنة بالواقع الحالي؛ وفي تفسيرنا، يتعامل مع التخيلات بوصفها أهدافا وتخصص لمقدمة الهدف.

يمكن رؤية النقد نفسه، رابعا، على أنه شكل من أشكال الحجاج العملي (Fairclough 2013)؛ طريقة للحجاج لصالح مسار فعل أو آخر. إن النظر إلى النقد بهذه الطريقة يوضح "الارتباط الداخلي بين التفسير والنقد والتقييم المعياري" على حد تعبير (Howarth and Griggs (2012: 335)) وطبيعة النقد التفسيري. يطور النقد بشكل منهجي الطبيعية التفسيرية للتقييم النقدي؛ ويسعى، أثناء التقييم النقدي لتمثيلات الأوضاع القائمة بوصفها مشاكل، إلى تفسير أسباب "أشكلتها" من لدن الفاعلين والهيئات الاجتماعية بتلك الطريقة، بالاستعانة بنماذج تفسيرية نقدية (نموذج Harvey 2010 على سبيل التمثيل). ومن خلال هذا التقييم التفسيري، يصير النقد قادرا على توضيح الطابع السياسي والإيديولوجي لبعض الأشكالات، بما في ذلك تلك المهمة بشكل خاص. ولكن، كذلك بإظهار كيف يمكن أن يكون لهاته "الأشكالات" تأثيرات بنائية عرضية. ويتحقق ذلك عن طريق معاملتها بوصفها عناصر من الحجاج العملي والنشاط التداولي، تؤثر على تفكير الفاعلين الاجتماعيين وأفعالهم، وتنتج عنها تغييرات عرضية في الواقع الاجتماعي.

## REFERENCES

Audi, R. (2006). Practical Reasoning and Ethical Decision, London: Routledge.

Blanchflower, D. (2011). The scars of a jobless generation, New Statesman, 17 February, at <http://www.newstatesman.com/economy/2011/02/youth-unemployment-labour> (accessed 1 February 2014).

Chilton, P. (2004). Analyzing Political Discourse: Theory and Practice. London: Routledge.

Coleman, S., Fairclough, I., Fairclough, N., Finlayson, A. and Hay, C. (2013). Symposium on Isabela Fairclough and Norman Fairclough,

Political Discourse Analysis: A Method for Advanced Students (London: Routledge, 2012). *Political Studies Review* 11 (3): 311-344.

Druckman, J. N. (2001). The Implications of Framing Effects for Citizen Competence. *Political Behavior*, 23 (3): 225-256.

Eemeren, F. H. van (2010). *Strategic Maneuvering in Argumentative Discourse*. Amsterdam: John Benjamins.

Eemeren, F. H., van and Grootendorst, R. (1992). *Argumentation, Communication and Fallacies*, Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Eemeren, F. H. van and Grootendorst, R. (2004). *A Systematic Theory of Argumentation: The PragmaDialectical Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.

Elliott, L. (2010). The lunatics are back in charge of the economy and they want cuts, cuts, cuts. *The Guardian*, 14 June, at <http://www.guardian.co.uk/business/2010/jun/14/lunatics-economy-cutsfrankin-roosevelt> (accessed 15 January 2014).

Entman, R.M. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of Communication* 43 (4): 51-58.

Fairclough, I. (2012). Focusing Critical Discourse Analysis on analysis of argumentation. Imaginaries, strategies and the structure of practical arguments. Paper at the 7th International Conference in Interpretive Policy Analysis (IPA), Tilburg 5-7 July 2012.

Fairclough, I. (forthcoming b). Policy framing from an argumentative perspective. A contribution to framing theory. Paper at the 9th International Conference in Interpretive Policy Analysis (IPA), Wageningen, 3- 5 July 2014.

Fairclough, I. and Fairclough, N. (2012). *Political Discourse Analysis: A Method for Advanced Students*. London: Routledge.

Fairclough, I. (forthcoming a). A Dialectical profile for the evaluation of practical argumentation. Paper at the 8 th Conference of the



International Society for the Study of Argumentation, Amsterdam, 1-4 July 2014.

Fairclough, N. (1989). *Language and Power*, London: Longman (2nd Edition 2001).

Fairclough, N. (1992). *Discourse and Social Change*. Cambridge: Polity Press 1992.

Fairclough, N. (2000). *New Labour, New Language*. London: Routledge.

Fairclough, N. (2003). *Analyzing Discourse: Text Analysis for Social Research*. London: Routledge.

Fairclough, N. (2006). *Language and Globalization*. London: Routledge.

Fairclough, N. (2013). Critical discourse analysis and critical policy studies. *Critical Policy Studies*, 7(3), 177- 197. DOI: 10.1080/19460171.2013.798239

Fairclough, N. (2014). *Introduction, Language and Power 3 rd edition*. London: Routledge.

Fischer, F. (2003). *Reframing Public Policy: Discursive Politics and Deliberative Practices*. Oxford: Oxford University Press.

Fischer, F. (2007). Deliberative policy analysis as practical reason: integrating empirical and normative arguments, in F. Fischer, G. J. Miller and M. S. Sidney (eds). *Handbook of Public Policy Analysis*. CRC Press, 223-236.

Fischer, F. and Forester, J. eds (1993). *The Argumentative Turn in Policy Analysis and Planning*. Durham and London: Duke University Press.

Fischer, F. and Gottweis, H. eds (2012). *The Argumentative Turn Revisited*. Durham and London: Duke University Press.

Foucault, M. (1984). Polemics, politics and problematizations: an interview with Michel Foucault, in P. Rabinow (ed.) *The Foucault Reader*. London: Penguin Books, 381-390.

Harvey, D. (2010). *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism*. London: Profile Books.

Hay, C. (2007). *Why We Hate Politics*. Cambridge: Polity Press.

Howarth, D. (2009). Power, discourse, and policy: articulating a hegemony approach to critical policy studies. *Critical Policy Studies* 3.3-4, 309-335.

Howarth, D. and Griggs, S. (2012). Poststructuralist Policy Analysis: Discourse, Hegemony and Critical Explanation, in F. Fischer and H. Gottweis (eds) *The Argumentative Turn Revisited*, Durham and London: Duke University Press, 305-342.

Irwin, T. (1999). *Aristotle's Nicomachean Ethics* 2<sup>nd</sup> edition, tr. Terence Irwin. Indianapolis/Cambridge: Hackett Publishing Company.

Jessop, B. (2002). *The Future of the Capitalist State*. Cambridge: Polity.

Jessop, B. (2004). Critical semiotic analysis and cultural political economy. *Critical Discourse Studies* 1-2: 159- 174.

Jessop, B. (2009). Cultural political economy and critical policy studies. *Critical Policy Studies* 3.3-4 336-356.

Krugman, P. (2010). British Fashion Victims, *The New York Times*, 21 October 2010, at <http://www.nytimes.com/2010/10/22/opinion/22krugman.html>, accessed 15 February 2014.

Laclau, E. and Mouffe, C. (1985). *Hegemony and Socialist Strategy*. London: Verso. Lakoff, G. and Johnson, M. (1980). *Metaphors We Live By*. Chicago: University of Chicago Press.

NEF (2010). Cutting it. The 'Big Society' and the new austerity, at <http://www.neweconomics.org/publications/entry/cutting-it>, accessed 1 February 2014.

Nelson, T., Clawson, R. A. and Oxley, Z. M. (1997). Media Framing of a Civil Liberties Conflict and Its Effect on Tolerance, *The American Political Science Review*, 91 (3): 567-583.

Reisigl, M. and Wodak, R. (2001). *Discourse and Discrimination: Rhetorics of Racism and Antisemitism*. London: Routledge.

Reisigl, M. and Wodak, R. (2009). The discourse-historical approach, in Wodak, R. and Meyer, M. (eds.) *Methods of Critical Discourse Analysis 2 nd edition*. London: Sage, 87-121.

Searle, J. R. (2010). *Making the Social World: the Structure of Human Civilization*. Oxford: Oxford University Press.

Sum, N-L. (2009). The production of hegemonic policy discourses: 'competitiveness' as a knowledge brand and its (re)contextualizations. *Critical Policy Studies* 3.2 184-203.

Van Dijk, T. (1997). What is political discourse analysis? In Blommaert, J. and Bulcaen, C. (eds.) *Political Linguistics*. Amsterdam: Bejamins, 11-52.

Walton, D. (2006). *Fundamentals of Critical Argumentation*. New York: Cambridge University Press.

Walton, D. (2007a). *Media Argumentation*, New York: Cambridge University Press. Walton, D. (2007b). Evaluating practical reasoning. *Synthese* 157: 197-240.

Wodak, R. (2009). *The Discourse of Politics in Action*. Palgrave Macmillan